الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٤
المعقودة يوم الأربعاء
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس: السيد حديد (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)*

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)*

* بندان نظر فيهما معا.

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.14
7 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ١٢١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)
(A/48/16 (Parts I and II) و A/48/277 و A/48/281 و A/48/428 و A/48/452)

١ - السيدة غويثوشيا (كوبا): وصفت مهمة البرمجة والميزنة بأنها على أعلى قدر من الأهمية لأنها القناة التي تُنفذ عن طريقها مقررات الدول الأعضاء. وذكَّرت في هذا الصدد بأنه قد أعرب منذ فترة طويلة عن ضرورة اصلاح الخطة المتوسطة الأجل بهدف زيادة جدواها في إدارة أنشطة المنظمة.

٢ - وأعربت من ثم عن خيبة أملها لأن التقرير المتعلق بصياغة نهج جديد ممكن لتخطيط البرامج (A/48/277) لم يتضمن نموذجا أوليا لشكل جديد للخطة. والتعليق الوارد في الفقرة ٢١ من التقرير، الذي مؤداه أن عملية التخطيط داخل الأمانة العامة قد عوملت كعمل كتابي، يثير مسألة ما إن كانت الصعوبات التي تجابه الأمانة العامة في تنفيذ الخطة ناجمة عن تعقد هيكلها وشكلها أو عن الاخفاق في تنفيذ مقررات الدول الأعضاء. ومما يبعث على القلق أيضا، بالنظر إلى الدور الأساسي للدول الأعضاء، التعليق الآخر الوارد في الفقرة نفسها ومؤداه أن عملية التخطيط لم تعامل كفرصة لصياغة مفاهيم للمستقبل والتزامات باتخاذ إجراءات. وذكَّرت في هذا الصدد بأن البند ٣-٢ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم تقضي بأن تكون الخطة المتوسطة الأجل ترجمة تُحول بها الولايات التشريعية إلى برامج.

٣ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من الصعوبات المتأصلة في هيكل الخطة المتوسطة الأجل وفي تنفيذها، فإن المبادئ التي تنظم تخطيط البرامج، المبينة في قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٣٧، لاتزال صحيحة. ومن ثم فإن توخي الحرص لازم لدى النظر في هيكل وثيقة التخطيط الجديدة. ويجب أن تكون اللجنة واضحة تماما فيما يتعلق بماهية المزايا التي سيوفرها الشكل الجديد قبل اتخاذ أي مقررات بهذا الشأن.

٤ - وذكرت أن وفدها أحاط علما بالنتائج والتوصيات التي توصلت اليها لجنة البرنامج والتنسيق، ولكنه يطلب ايضاحا للفرق بين المقدمة الحالية للخطة و "المنظور" المقترح على صعيد السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، تساءلت قائلة إنه بالنظر الى أنه لم ترد إشارة في نتائج وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق إلى أهداف وأولويات التخطيط، فما هي المبادئ التوجيهية التي ستتبعها الأمانة العامة في اقتراح تخصيص الموارد على مستوى البرامج الفرعية. كما أن التعليق الذي مؤداه أن سرد البرامج الفرعية الفنية ينبغي أن يتألف من أهداف مصوغة بوضوح ترمي إلى تحقيق تغيير ملحوظ (A/48/16, Part II، الفقرة ٢٣٥) يستلزم ايضاحا هو الآخر. وأعربت عن رغبتها أيضا في معرفة الفرق بين التقارير الحالية عن تنفيذ البرامج والتقارير المقترحة عن تنفيذ البرامج والتقارير المقترحة عن رصد أداء البرامج والميزانية.

٥ - الآنسة بينا (المكسيك): قالت إن وفدها يلاحظ مع القلق أن الأمانة العامة لم تعد نموذجا أوليا لشكل جديد ممكن للخطة المتوسطة الأجل، وفقا لما طلبته الجمعية العامة. وأعربت عن ثقتها في أن ذلك النموذج الأولي سيقدم في الدورة التاسعة والأربعين.

٦ - واستطردت قائلة إن الخطة المتوسطة الأجل، بوصفها توجيها للسياسة العامة، لاتزال صحيحة تماما. أما إمكانية الاستعاضة عن الخطة المتوسطة الأجل بوثيقة مركبة (A/48/16, Part II، الفقرة ٢٣٣) فيمكن أن تتعرض لمزيد من البحث، مع مراعاة أن الوثيقة التي ستعتمد في نهاية الأمر يجب أن تدعم الولايات الصادرة عن الدول الأعضاء. وأضافت قائلة إن وجهة نظر لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الجزء المنظوري من ذلك التقرير المركب تعكس أحد النهج الممكنة، ولكن الجمعية العامة لم تتحقق لها بعد إمكانية اتخاذ مقرر نهائي بشأن تنقيح الخطة.

٧ - وأعربت عن أسف وفدها لأن التقرير المتعلق بمسؤولية مديري البرامج ومساءلتهم (A/48/452) لا يمثل ما طلبته الجمعية العامة في الدورة السابعة والأربعين. وقالت إنها مع موافقتها على النتائج التي توصلت إليها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن هذا الموضوع، فإنها ترغب في الاستنارة بآراء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بهذا الصدد.

٨ - وتطرقت إلى موضوع صندوق الطوارئ فقالت إن وفدها يعتقد أن الاجراءات المتصلة ببيانات الآثار المتعلقة بالميزانية البرنامجية ينبغي أن تطبق تطبيقا تاما. واختتمت كلامها قائلة إن التقرير المتعلق بإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428) لا يلبي هو الآخر توقعات الدول الأعضاء، وأعربت عن تطلعها إلى تلقي تعليقات اللجنة الاستشارية بهذا الشأن.

٩ - السيد براسودجو (اندونيسيا): قال إن وفده يؤيد التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والثلاثين. وفيما يتعلق بصياغة نهج جديد ممكن لتخطيط البرامج قال إن الاقتراح المتصل بالاستعاضة عن مقدمة الخطة المتوسطة الأجل بـ "منظور" على صعيد السياسة العامة اقتراح له وجاهته. وينبغي أن يكون "المنظور" المقترح وثيقة تطلعية موجزة بشأن السياسة العامة تتضمن تحليلا للمشاكل والاتجاهات التي سيهتم بها المجتمع الدولي خلال فترة السنوات الأربع أو الست التالية. وينبغي أن تبين تلك الوثيقة الدور الذي ينبغي أن تؤديه المنظمة، مع بيان المجالات العامة ذات الأولوية.

١٠ - ودعا إلى الاحتفاظ بدورة الميزنة البرنامجية الراهنة التي مدتها سنتان حيث أن هذا سيعفي من الحاجة إلى اعتماد الميزانية كل سنة. أما بالنسبة للميزانية نفسها، فينبغي أن تتألف البرامج الفرعية الفنية من أهداف مصوغة صياغة واضحة. وينبغي الاستفادة من عملية رصد الأداء في تحسين فعالية البرامج.

(السيد براسودجو، اندونيسيا)

١١ - وقال إن التقرير المتعلق بإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428) وصفي لا تحليلي. وينبغي التأكيد في عملية إعادة التشكيل على تحقيق استقرار الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمشيا مع أهداف الميثاق. وفيما يتعلق بالادماج المقترح لمكتب خدمات المشاريع في إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية، نبه الى أهمية كفالة ألا يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على الجهود الانمائية للبلدان النامية.

١٢ - وأعرب عن تأييد وفده للزخم الرئيسي للتقرير المتعلق بمسؤولية مديري البرامج في الأمم المتحدة ومساءلتهم (A/48/452)، خصوصا فيما يتعلق بالحاجة إلى تفويض المسؤوليات وإلى التنسيق والقيادة من القمة. وكما ذُكر في التقرير (الفقرة ٥٧)، فإن الطلبات المتزايدة من قبل الدول الأعضاء، مقرونة بزيادة السلطة التقديرية الادارية، قد تقتضي تعديلات في النظم والقواعد التي توجه عمل الأمانة العامة حاليا. وأعرب عن تأييد وفده للنتائج والتوصيات التي توصلت إليها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن هذا الموضوع. ولكي يتم بلوغ المقاصد والأهداف المحددة في الميثاق، ينبغي لكل منظمة أن تضع نظاما لتفويض المسؤولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي مواصلة تعزيز مسؤولية المديرين ومساءلتهم. ويجب في هذا الصدد تعزيز الكفاءة بايجاد خدمة مدنية دولية فنية مؤهلة؛ ويمكن تدعيم روح الخدمة والانضباط بواسطة نظم معلومات فعالة في مجالي الشؤون الادارية وشؤون الموظفين.

١٣ - السيد تجو كويلين (الصين): قال إن التقرير المتعلق بصياغة نهج جديد ممكن لتخطيط البرامج (A/48/277) لا يمثل استجابة مرضية لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ٢١٤/٤٧، وإنه ينبغي أن يقدم في الدورة الراهنة نموذج أولي لشكل جديد ممكن للخطة المتوسطة الأجل. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد في ذلك القرار أن الخطة المتوسطة الأجل هي التوجيه الرئيسي في مجال السياسة العامة للأمم المتحدة وينبغي أن تتخذ إطارا للميزانية البرنامجية. وقد أشير في مناسبات عديدة إلى وجود جوانب قصور كثيرة في كل من صياغة الخطة وتنفيذها، ومن ثم يلزم إجراء تحسينات في هذا المجال. وقد طرح اقتراح مؤداه الاستعاضة عن مقدمة الخطة المتوسطة الأجل بوثيقة "منظورية". ومع أن هذه الفكرة لها وجاهتها، فإنها يلزم أن تتعرض لمزيد من الدراسة. ومن المهم أن تجري الدول الأعضاء مناقشة متعمقة بشأن شكل الخطة المتوسطة الأجل.

١٤ - واستطرد قائلا إن التقرير المتعلق بإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428) لا يقدم تحليلا لآثار عملية إعادة التشكيل، بل يقتصر على مجرد ذكر الخطوات المختلفة التي اتخذت حتى الآن. وقد جعل هذا من الصعب تقييم الأثر الحقيقي لعملية إعادة التشكيل على البرامج. وأعرب عن أمله في

(السيد تجو كويلين، الصين)

أن يتسنى للأمانة العامة تقديم مزيد من المعلومات بهذا الشأن. وطرح سؤالا عما إن كانت عملية إعادة التشكيل تحقق بالفعل النتائج المرجوة وتؤدي إلى تحسين الكفاءة.

١٥ - وأردف قائلا إنه على الرغم من الاعتراف بأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والترابط بينها وبين السلم والأمن، فإن من الواضح من دراسة توزيع الموارد في إطار الأبواب المختلفة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ أن هذين المجالين لم يتساويا في درجة الاعتبار التي أوليت لكل منهما. وأعرب عن ثقته في أن الأمين العام سيصحح هذا الخلل في الأعمال المقبلة للمنظمة.

١٦ - السيد عبد الله (تونس): قال إن وفده يرحب بالجهود الرامية إلى تحسين فعالية المنظمة، وذلك بعدة طرق منها إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة. بيد أن وفده يرى أن هناك حاجة إلى صياغة نهج شامل ورؤية واضحة للمستقبل. ففي حين أنه على اقتناع بالطابع الدينامي لعملية إعادة التشكيل، فإنه مدرك أيضا للحاجة إلى صياغة جدول زمني لانجاز تنفيذ التغييرات الرئيسية في الأمانة العامة، وفقا للمنصوص عليه في الفقرة ١١ من القرار ٢١٢/٤٧ باء، ثانيا، المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٣.

١٧ - واستطرد قائلا إن جميع الدول الأعضاء متفقة على أن إعادة تشكيل الهيكل ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة لتعزيز فعالية البرامج والأولويات المحددة من قبل الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية. ومن ثم يلزم بحث تأثير عملية إعادة تشكيل الهيكل على البرامج الجارية وعلى الأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل.

١٨ - وأردف قائلا إن من المهم الحفاظ على التوازن بين مختلف اهتمامات المنظمة في مجالات النشاط السياسي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي والانساني. وينبغي تعزيز التوافق الكبير في الآراء الذي تحقق في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة بشأن الخطة المتوسطة الأجل. واتباع هذا النهج لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع المحاولات الرامية الى تغيير طريقة عرض الخطة أو تعديل شكلها لجعل زخمها العام أكثر وضوحا وأفضل تحديدا. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد وفده لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق بالحفاظ على دورة السنتين للميزانية البرنامجية. وذكّر بأن وفده قد شارك في توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في الربيع بشأن التقديرات المنقحة وكرر الإعراب عن تأييده للنهج المتوازن والمتكامل المتخذ في القرار ٢١٢/٤٧ باء. وأضاف قائلا إن أحد الأهداف الرئيسية لعملية اعادة التشكيل هو زيادة الكفاءة، ولكن هناك أهمية مماثلة لتحسين توزيع المسؤوليات بين المقر والمكاتب الأخرى للمنظمة، وبخاصة مكتباها في فيينا ونيروبي.

(السيد عبد الله، تونس)

١٩ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأن المبدأ القائل بأن السلطة تستتبع المسؤولية ينطبق بدرجة متساوية على مديري البرامج. وذكر أن وفده أحاط علما بتقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع (A/48/452) وأنه يضم صوته الى صوت لجنة البرنامج والتنسيق في حث الأمانة العامة على اقامة نظام للمساءلة والمسؤولية في أقرب وقت ممكن، لتمكين الجمعية العامة من تقييم الأداء البرنامجي، وتحديد أسباب القصور أو التأخير أيا كانت، واقتراح وسائل العلاج الملائمة.

٢٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بتعيين موظف رفيع المستوى ليكون مسؤولا عن عمليات التفتيش والتحقيق. واسترسل قائلا إنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال النظر الى هذا التعيين على أنه ينطوي على تشكيك في نزاهة الموظفين بل على أنه مجرد وسيلة لموازنة التعقد الذي أصبحت عليه الآليات الراهنة. واختتم كلامه قائلا إن هذه الآليات ذاتها بحاجة الى تحسين كي يمكن تحسين فعالية المنظمة، وإن وفده سينظر بعناية في أي اقتراح بناء يرمي الى تحقيق ذلك بروح من التعاون.

٢١ - السيد كوليبا (أوكرانيا): قال إن تعزيز سلطة الأمم المتحدة ودورها أمر لا يُتصور تحققه دون زيادة كفاءة أدائها الاداري والمالي. ورجح أن تؤدي التدابير المتخذة وفقا للقرار ٢١٢/٤٧، وبخاصة ما يجري حاليا من نقل لبعض وظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، الى تحقيق زيادة ملموسة فعلا في الكفاءة. وفي هذا الصدد، فإن التغييرات المقترحة لجدول الملاك يلزم عرضها على نحو أوضح وتبريرها على نحو أفضل، مع وضع حدود زمنية معينة لتنفيذها. وينبغي إنعاش الأمانة العامة بدم جديد عن طريق التعيين على أساس اقليمي واسع النطاق.

٢٢ - وأعرب عن تأييد وفده بوجه عام لعزم الأمين العام على مواصلة تدابير الاصلاح لأن عملية اعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة تمثل جزءا مهما من الجهد الرامي الى إنعاش أنشطة الأمم المتحدة. ولابد من متابعة الاجراءات المتخذة حتى الآن بإجراء مزيد من الاصلاحات، بما في ذلك اعادة تنظيم الأمانة العامة والوحدات الميدانية. ويجب ألا تقتصر إعادة التنظيم على المقر. وأعرب عن ترحيب أوكرانيا باعتزام الأمين العام النظر في اعادة توزيع الأنشطة بغية تحديد مجالات النشاط الأساسية لكل مركز ولكل برنامج بمزيد من التفصيل، وعن تأييدها لمقترحات الأمين العام بشأن تحقيق اللامركزية في الأمانة العامة وتحويل بعض المهام الى الميدان واللجان الاقليمية. ويجب أن تجري هذه العملية وفقا للقرارين ١٩٩/٤٧ و ٢١٢/٤٧ باء. وأضاف قائلا إن هذا القرار الأخير يدعو الأمين العام الى أن يقوم، في سياق تنفيذ المرحلة الراهنة من اعادة التشكيل، بدراسة الأنشطة المتصلة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وإنه يأمل من ثم في أن تلبى تلك الدعوة.

٢٣ - السيد ديموف (بلغاريا): قال إن وفده يؤيد أتم التأييد النتائج والتوصيات التي توصلت اليها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن التقارير المعروضة على اللجنة. وهو يوافق على أن تقرير الأمين العام عن مسؤولية مديري البرامج في الأمم المتحدة ومساءلتهم (A/48/452) لا يجيب على جميع المسائل التي طـُلب الى الأمين العام أن يهتم بها، كما أنه يرحب بالتوصية الداعية الى أن ينفذ الأمين العام نظاما للمسؤولية والمساءلة في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن موافقة وفده أيضا على الاقتراح الداعي الى أن تتخذ اللجنة الخامسة قرارا محددا بشأن هذا الموضوع في الدورة الراهنة.

٢٤ - وتطرق الى التقرير المتعلق بإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428)، فقال إن وفده ينتظر باهتمام التقرير اللاحق بشأن تحقيق اللامركزية. واسترسل قائلا إن وفده يؤكد أيضا على ضرورة اجراء زيادات أخرى في الموظفين والموارد لخدمة الهيئات الفرعية لمجلس الأمن. وهو يولي أهمية خاصة في هذا الصدد لتعجيل عملية معالجة الرسائل الموجهة الى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا. كما أن ازدياد المسؤولية وعبء العمل اللذين يضطلع بهما مركز حقوق الانسان يستلزم رصد موارد اضافية، على ألا يكون ذلك على حساب البرامج المشمولة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل على أي زيادة في موظفي المركز.

٢٥ - واستطرد قائلا إن من الواضح أن التقرير المتعلق بالتمويل اللازم لتحقيق فاعلية الأمم المتحدة (A/48/460)، الذي أعده الفريق الاستشاري المستقل، جدير بمزيد من الدراسة، ولكن وفده بحاجة الى مزيد من الوقت للتشاور قبل صياغة استنتاجاته بهذا الصدد.

٢٦ - وأردف قائلا إن وفده يوافق على ما ذكر في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام المتعلق بصياغة نهج جديد ممكن لتخطيط البرامج (A/48/277)، وهو أن صياغة عملية لوضع واعتماد السياسات ووضع إطار لتنظيم وعرض البرامج والأنشطة بهدف تبرير الاحتياجات المطلوبة من الموارد، أمران ضروريان لحفظ وتعزيز الطابع الديمقراطي للمنظمة فضلا عن حفظ وتعزيز ترابط أمانتها العامة وفعاليتها. وأضاف قائلا إن اقتراح لجنة البرنامج والتنسيق الاستعاضة عن الخطة المتوسطة الأجل الحالية بمنظور بشأن السياسة العامة ومعه إطار برنامجي، يمكن أن يكون بديلا صالحا في هذا الصدد.

٢٧ - السيد روستينغ (الدانمرك): تكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة فشدد على ضرورة احترام دور الأمين العام وسلطته بوصفه الموظف الإداري الأكبر في المنظمة أثناء عملية الإصلاح الإداري الجارية. ومن المهم، في الوقت نفسه أن ترى الدول الأعضاء وتفهم أسباب التغييرات في الأمانة العامة وينبغي أن تتلقى معلومات كافية حتى تتمكن من تقييم آثارها البرنامجية.

(السيد روستينغ، الدانمرك)

٢٨ - وذكر أن بلدان الشمال الأوروبي تقر بأن هناك عددا من العيوب في النظام الحالي لتخطيط البرامج ووضع الميزانية والرصد والتقييم. ومن غير الواقعي أن يخطط عمل المنظمة بالاستناد إلى إطار زمني مدته ست سنوات في إطار الشكل الحالي. وتكمن الصعوبات في استخدام المنهجية نفسها بالنسبة لجميع الأنشطة. وفي الوقت نفسه، فإن المنظمة تحتاج إلى محاولة تقييم عملية وضع الأنشطة بغية التنبؤ بالتغيرات الممكنة وللاستعداد بصورة أفضل للأنشطة التي تعتبر ضرورية ومستصوبة. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي للتخطيط في الاحتياط للتغييرات بدلا من تحديد الأنشطة بالتفصيل لعدة سنوات مسبقا. وعلاوة على ذلك، ينبغي تخطيط مختلف أنواع الأنشطة بطرق تلائم طبيعتها بشكل أفضل. كما ينبغي إدراج الأنشطة الخارجة عن الميزانية في الخطة.

٢٩ - وأضاف أن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق القاضية بالاستعاضة عن الخطة المتوسطة الأجل الراهنة بوثيقة مركبة (A/48/16، الجزء الثاني، الفقرة ٢٣٣). وينبغي أن ينص الجزء المتعلق بمنظور السياسة العامة لتلك الوثيقة على أولويات عريضة ومستويات للموارد بالنسبة للبرامج الرئيسية التي تغطي فترة تبلغ حوالي ست سنوات. وبعد أن أشار إلى توصية لجنة البرنامج والتنسيق القاضية بعدم تعديل المنظور إلا في حالة نشوء احتياجات ملحّة ذات طابع غير متوقع أثناء الفترة المشمولة، ذكر أن من الواقعي توخي إجراء مثل هذا التنقيح كل سنتين. وأعرب عن اعتقاد بلدان الشمال الأوروبي في أن يكون بالإمكان، بالإضافة إلى المنظور، القيام عند الحاجة، بمعالجة المسائل المحددة المخصصة التي يعتبر من المستصوب أن يكون هناك إرشاد حكومي دولي أكثر دقة فيما يتعلق بها في الأجل المتوسط. ويمكن تقديم تلك الخطط المنفصلة كإضافات إلى المنظور أو يمكن إدماجها في الميزانية البرنامجية. ومن شأن هذا النموذج أن يوفر حلا يتسم بالمرونة لضرورة التخطيط في الأجل المتوسط. وتقر بلدان الشمال الأوروبي توصية لجنة البرنامج والتنسيق (الفقرة ٢٣٧) بضرورة مراعاة استنتاجات تقارير رصد أداء البرامج وعمليات التقييم لدى وضع البرامج بوصفها من العناصر الرئيسية لتحسين الفعالية.

٣٠ - واستطرد أن التقرير عن إعادة تشكيل الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428) يقدم لمحة عامة مفيدة للتدابير التي تم اتخاذها حتى الآن. وتؤكد بلدان الشمال الأوروبي على أن مرحلة الانتقال ينبغي أن تجري بأسلس طريقة ممكنة وإجراء تقييم من أجل تقرير ما إذا كانت التحسينات المطلوبة قد تحققت بالفعل. وبالرغم من أن التقرير يتسم بطابع وصفي أكثر منه تحليلي، فإن الجهود المبذولة لوصف بعض جوانب عملية إعادة التشكيل هي محل ترحيب. وما من شك في أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت بما يسمح بإجراء تحليل كامل للأثر البرنامجي لعملية إعادة التشكيل. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي الطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير آخر بشأن المسألة.

(السيد روستينغ، الدانمرك)

٣١ - ومضى يقول إن التخطيط والتقييم المتعمقين لعمل الأمانة العامة يقتضيان إجراء دراسة لأجزاء هيكل المقر التي لا تندرج تحت الميزانية العادية. ففي القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، على سبيل المثال، ينبغي أن يراعي إصلاح الأمانة العامة الأدوار التي يتوقع أن يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وينطبق الأمر نفسه على وجود الأمم المتحدة في الميدان، الذي ينبغي تقييمه بغض النظر عن مصدر التمويل.

٣٢ - وأعرب عن ترحيب بلدان الشمال الأوروبي بتعيين أمين عام مساعد لعمليات التفتيش والتحقيق وهي تتطلع إلى سماع مزيد من التفاصيل من الأمين العام. كما ترحب بالأفكار التي قدمها وفد الولايات المتحدة فيما يتعلق بتعيين مفتش عام مستقل.

٣٣ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام عن مساءلة مديري البرامج في الأمم المتحدة ومسؤوليتهم (A/48/452) يتضمن عددا من الملاحظات العامة فيما يتعلق بالإدارة. فالمهارات المطلوبة حاليا هي أوسع نطاقا بكثير مما كانت عليه منذ سنوات قليلة فقط. والمسألة الرئيسية بالنسبة لأي نظام على صعيد المنظومة هي كفالة تحقيق الأهداف التي اعتمدتها الدول الأعضاء بالفعل، بطريقة قابلة للتحقق، وضمن حدود الموارد المتاحة. وبالتالي فإن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بوضع خطة لتزويد جميع الموظفين بمزيد من التدريب على المسائل المالية والإدارية، إلا أنه نظرا لتعذر الوصول إلى جميع الموظفين في الوقت نفسه، فإن من الضروري تحديد مجالات الأولوية والموظفين. وينبغي أن يقوم الأمين العام باتخاذ مقررات بشأن هذه الأنشطة، إلا أنه يتعين إبقاء الدول الأعضاء على علم بذلك. وينبغي إيلاء وزن هام للمهارات في مجال الوسائل الحديثة للرصد والقدرة على استخدامها عمليا، في مسائل كالترقية. وينبغي أن تكون هناك صلة واضحة بين جودة الأداء والمكافأة والعكس بالعكس. وقد رحبت بلدان الشمال الأوروبي بجهود لجنة الخدمة المدنية الدولية في هذا المجال وهي تتطلع إلى عرض المبادئ التوجيهية ووحدات التدريب النمطية التي وصفها رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية في عرضه للبند ١٢٨ من جدول الأعمال (A/C.5/48/SR.11). ويقتضي بعض الأنشطة المقترحة تقديم مساعدة الخبراء إلى مديري البرامج، على سبيل المثال في مجال وضع الأولويات وفي مجال التقييم؛ وينبغي تعزيز ما هو موجود بالفعل من هذا الدعم. وينبغي أن يطلب إلى الأمين العام اقتراح تنقيحات للقواعد والأنظمة ذات الصلة في المجالات التي تمس فيها الحاجة إلى اتخاذ إجراء من جانب الجمعية العامة. وقد يكون من المفيد التماس مشورة الخبراء الخارجيين في هذا الصدد.

(السيد روستينغ، الدانمرك)

٣٤ - وأردف أن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد الرأي القائل إن كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة كانت وستكون أمرا حاسما ليس بالنسبة لما تبذله الدول الأعضاء والأمانة العامة من جهود لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا، وإنما تعتبر كذلك أمرا حاسما بالنسبة لصورة المنظمة نفسها ومصداقيتها. ولا تزال المسألة الرئيسية التي يتعين حلها هي اعتماد المنظمة وأمانتها العامة لنظام ونمط للإدارة يسمح لها بتلبية احتياجات التسعينات.

٣٥ - السيد فانيت (تايلند): قال إن وفده، نظرا للمطالب الجديدة الموجهة إلى الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، يرحب بجميع الجهود المبذولة لإعادة تشكيل المنظمة بغية تمكينها من مواجهة التحديات بنجاح. وينبغي تقييم إعادة تشكيل الأمانة العامة حتى يُرى مدى استجابتها للمطالب الجديدة الموجهة إليها. ويود وفده أن يستمع إلى آراء الأمين العام بشأن وضع خط للمتابعة بعد إعادة التشكيل وأن يقدم له مؤشرا يتعلق بمدى اتصال إعادة التشكيل بخطة الإصلاح برمتها.

٣٦ - وذكر أن وفده يشاطر القلق العميق الذي أعربت عنه جميع الدول الأعضاء إزاء المشاكل المالية للمنظمة. وأضاف أن وفده يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لإقامة أساس مالي أكثر ضمانا وهو يرحب بمبادرة مؤسسة فورد في مجال رعاية فريق استشاري مستقل معني بتمويل الأمم المتحدة. وأعرب عن موافقة وفده الكاملة على التوصية الواردة في تقرير الفريق الاستشاري المستقل (A/48/460) بأن من المناسب تقسيم نفقات الأمم المتحدة إلى ثلاث فئات: الميزانية العادية التي تمول عن طريق الأنصبة المقررة، وحفظ السلم الذي يمول عن طريق أنصبة منفصلة، والأنشطة الإنسانية والإنمائية، التي تمول عموما عن طريق التبرعات. وينبغي الاحتفاظ بهذا التقسيم نظرا لأنه يكفل قيام جميع الدول الأعضاء بمساهمة منصفة في دعم الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة.

٣٧ - وأضاف أن التوصية بأن تقوم جميع البلدان بتسديد اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل بسيطة ومباشرة على ما يبدو، إلا أنها تعترف، شأنها في ذلك شأن تايلند التي قامت على الدوام بتسديد أنصبتها المقررة بالكامل، بأن تحقيق ذلك ليس بالأمر اليسير. بيد أن أحد الشروط الأساسية اللازمة لفعالية أداء الأمم المتحدة، يتمثل في ضرورة حصولها على الموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها. ولذلك فإن على الدول الأعضاء أن تحترم التزاماتها الدستورية وأن تبذل كل جهد من أجل تسديد اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد.

(السيد فانيت، تايلند)

٣٨ - وأردف أن التوصية بأن تقوم الدول الأعضاء بتسديد أنصبتها على أقساط أربعة ربعية بدلا من مبلغ إجمالي وحيد في بداية العام تستحق نظرا متأنيا. وإذا ما تم اعتمادها، فإنه ينبغي أن تقدم كبديل اختياري للممارسة الراهنة. كما ينبغي أن تعرض كخيار للدول المتأخرة في سداد مدفوعاتها وللبلدان التي تواجه صعوبات تتعلق بالميزانية وظروفا اقتصادية متغيرة. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء ذات السجل الجيد لتسديد مدفوعاتها على مواصلة اتباع الممارسة الراهنة. بيد أن هذا الخيار قد يساعد على تيسير الأزمة الراهنة.

٣٩ - واستطرد أن وفده مستعد للنظر المتأني في الاقتراح القاضي في أنه ينبغي تخويل الأمم المتحدة بفرض فائدة على الدفعات المتأخرة بموجب الجدول الربعي الجديد وإيداعها في الصندوق الرأسمالي العامل. بيد أنه ينبغي تنقيح جدول الأنصبة المقررة بحيث يعكس قدرة الدول على الدفع بصورة أكثر دقة. وإلا، فإن الدول الأعضاء التي تم تحديد أنصبتها حاليا بما يتجاوز قدرتها على الدفع والتي تواجه صعوبة في تسديد مدفوعاتها قد تواجه عبئا غير ضروري. وقد تكون التوصية القاضية بزيادة مستوى الصندوق الرأسمالي العامل من ١٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار واقتراح الأمين العام بإجراء التسويات في المستقبل بغية المحافظة على التوازن بين الصندوق الرأسمالي العامل والميزانية العادية مفيدين. بيد أنه ينبغي للمنظمة، أن تتقدم بحذر وتتابع دراسة هذه المسائل.

٤٠ - ومضى يقول إن وفده يؤيد التوصية القاضية بعدم تخويل الأمم المتحدة اقتراض الأموال، نظرا لأن الاقتراض التجاري من السوق الحرة يقتضي سداد الفوائد وأن ذلك لن يؤدي إلا إلى فرض أعباء إضافية على الدول الأعضاء ويزيد التكاليف العامة للمنظمة. ولاحظ أن مقترح الأمين العام بفرض الفوائد على الدول الأعضاء المتأخرة في تسديد مدفوعاتها من أجل مواجهة الفوائد المترتبة على القروض التجارية لا يتفق مع توصية الفريق الاستشاري المستقل بإيداع الفوائد المترتبة في المدفوعات المتأخرة في الصندوق الرأسمالي العامل.

٤١ - وأضاف قائلا إن التوصية القاضية بأنه ينبغي للحكومات، نظرا لأن حفظ السلم يعتبر استثمارا في مجال الأمن، أن تنظر في تمويل تكاليف حفظ السلم في المستقبل من ميزانياتها الوطنية للدفاع تحتاج إلى مزيد من الدراسة. وستستمر كلفة حفظ السلم في الارتفاع على مدى السنوات القليلة القادمة. بيد أنه بالرغم من أن تايلند تؤيد تحقيق السلم والاستقرار في جميع أنحاء العالم، فإنها لا تؤيد اللجوء المتكرر بازدياد إلى عمليات حفظ السلم. وينبغي إيلاء أولوية مماثلة إلى القطاعات الاقتصادي والاجتماعي والإنمائي، التي يمكن تحقيق السلم فيها عن طريق التعاون والتفاوض بدلا من استخدام الأسلحة.

٤٢ - السيد سوه (جمهورية كوريا): قال إن إعادة تشكيل الأمانة العامة يعتبر عنصرا حيويا في تحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة. وذكر أن وفده يثني على قرار الأمين العام بإنشاء ثلاث إدارات جديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، والتركيز على تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ودعم التنمية، إلا أنه يلاحظ أن من الضروري كذلك إقامة تقسيم عقلاني للعمل وإنشاء جهاز فعال للتنسيق. ويود وفده أن يبقى بانتظام على علم بالتقدم الذي يحرزه الأمين العام في هذا الصدد.

٤٣ - وذكر أن إعادة التشكيل تعتبر مهمة مستمرة ومعقدة ومن المتوقع نشوء مشاكل أثناء هذه العملية. بيد أن من المهم، المحافظة على الاستقرار والكفاءة أثناء سير عملية إعادة التشكيل بحيث يتم إنجازها بحد أدنى من الانقطاع في عمل المنظمة.

٤٤ - وأضاف أن وفده يضم صوته إلى التشكيك في ملاءمة شكل الخطة المتوسطة الأجل الراهنة ويؤيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن إعداد وثيقة مختصرة تتعلق بمنظور السياسة العامة. ومن شأن هذه الوثيقة أن توجه مديري البرامج في مجال تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها.

٤٥ - وأردف أن مساءلة مديري البرامج ومسؤوليتهم تعتبر أمرا أساسيا بالنسبة لفعالية تشغيل منظمة الأمم المتحدة وكفاءة تنفيذ كل من البرامج على حدة. ولذلك فإنه ينبغي وضع نظام فعال للرصد، يشمل قيام مديري البرامج بإجراء تقييم متعمق وحسن التوقيت لتنفيذ البرامج وعملية شاملة للتقييم الذاتي. وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء مكتب عمليات التفتيش والتحقيق مؤخرا وعن أمله في أن يساعد على كفالة قدر أكبر من المساءلة. ويعتبر التدريب شرطا لازما هاما لكفالة المساءلة وبناء مستوى أعلى من الكفاءة.

٤٦ - واستطرد أن وفده أحاط علما بتعليقات مديري البرامج بشأن تشدد الأنظمة والقواعد. ومما يساعد الدول الأعضاء على تقييم الحالة أن يتم إعداد تقرير تُدرج فيه العيوب التي يراها مديرو البرامج ويعطي إيضاحا مفصلا لحاجتهم إلى قدر أكبر من سلطة التقدير في أداء أعمالهم. وينبغي أن يتاح هذا التقرير قبل بدء الأمين العام باستعراضه الشامل بحيث يتاح للدول الأعضاء الوقت اللازم للتقدم بالتوصيات المناسبة بشأن الاتجاه الذي ينبغي أن يتخذه ذلك الاستعراض.

٤٧ - السيد خان (بنغلاديش): قال إن التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة يتمثل في تكييف المنظمة بحيث تتمكن من الاستجابة بصورة فعالة وضمن حدود قيود الميزانية، لمطالب عالم متغير. لذلك فإن وفده يؤيد أي تدبير يرمي إلى زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها. بيد أنه ينبغي أن توضع أهداف الإصلاح بوضوح واختتام العملية في وقت مبكر. فإن من شأن مرور فترة طويلة جدا من إعادة التشكيل والإصلاح أن يوجد

(السيد خان، بنغلاديش)

حالة من الفوضى وعدم اليقين داخل المنظمة ويضر بأهم أصولها، ألا وهو التزام وإخلاص مواردها البشرية. ولذلك، فإنه يجب ألا يُدخر أي جهد لإتمام المرحلة الراهنة من إعادة التنظيم التي بدأت في عام ١٩٨٦ باعتماد الجمعية العامة للقرار ٢١٣/٤١. ويعترف وفده بأن عملية الإصلاح قد أعيقت من جراء الأزمة المالية التي واجهتها الأمم المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية وأعرب عن أمله في أن تتمتع المنظمة بالاستقرار المالي في السنوات القادمة.

٤٨ - وذكر أن وفده يشاطر رأي لجنة البرنامج والتنسيق بأن التقرير الذي قدمه الأمين العام (A/48/428) استجابة لطلب الجمعية العامة لتقديم تقرير عن الأثر البرنامجي للتغيرات التنظيمية كان وصفيا أكثر منه تحليليا، ويعكس الحالة الراهنة للتغير في الأمانة العامة. وبالتالي، فإن من العسير تقييم كل من الأثر البرنامجي وعملية إعادة التشكيل نفسها على السواء. وأعرب عن أمله في تقديم تقرير تحليلي شامل إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ ألف. وعلاوة على ذلك، فقد أعرب عن اعتقاده بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام إلى مسألة اللامركزية في عملية الإصلاح.

٤٩ - وأضاف أن أهداف عملية الإصلاح تحظى بتأييد واسع فيما بين الدول الأعضاء. ولذلك، فإنه ينبغي أن يضطلع بإعادة التشكيل وفقا للمبادئ التوجيهية والمبادئ التي وضعتها الجمعية العامة. ويعتبر التشاور والحوار بين الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على نحو وثيق أمرا أساسيا لنجاح عمليات الإصلاح. كما أن هناك حاجة إلى الوضوح والحوار. وفي هذا الصدد، أعرب عن أسف وفده لتنفيذ بعض التغييرات الرئيسية في هيكل الأمانة العامة دون إجراء مشاورات كافية مسبقة مع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ولأن موافقة اللجنة لم تُلتمس إلا بعد التنفيذ. وأعرب عن أمله بإجراء مشاورات مسبقة وكاملة في المستقبل بين الأمانة العامة والدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية.

٥٠ - وأردف أن نقل مكتب خدمات المشاريع وإدماجه في الإدارة المنشأة حديثا لدعم التنمية وخدمات الإدارة يعتبر مبادرة هامة من شأنها أن تؤثر لا في هيكل الأمانة العامة فحسب وإنما في مستقبل التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة ككل كذلك. وأعرب عن أمله في أن تكون طرق تنفيذ النقل متفقة تماما مع مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعرب عن رأيه في ضرورة الاحتفاظ بالاستقلال الذاتي لمكتب خدمات المشاريع ومرونة تشغيله.

٥١ - واستطرد أنه في حين أن عملية إعادة التشكيل قد نجحت حتى الآن في تجميع عدد من المكاتب، وفي توحيد المهام والأنشطة ذات الصلة وإعادة توزيع الموارد وتخفيض الطبقات البيروقراطية غير

(السيد خان، بنغلاديش)

الضرورية، فإن وفده يرى أنه لم يول اهتمام كاف إلى مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وينبغي أن تنعكس الصلة بين الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة واضحة في إعادة التشكيل. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بإعادة توزيع الموارد، أعرب عن انشغال وفده إزاء الاتجاه نحو الحلول المخصصة بدلا من اتباع نهج طويل الأجل. ففي بيئة من عدم اليقين، ليس من شأن عمليات النقل المتكررة والعقود القصيرة الأجل أن تساهم في رفع معنويات الموظفين. وبالفعل فقد حدث هناك قدر كبير من إعادة التشكيل وقدر ضئيل من الإصلاح الحقيقي الذي يجب أن يمثل المقصد الحقيقي للأمم المتحدة إذا كان يتعين عليها أن تواجه تحديات العصر الجديد. ولذلك، فإن هناك حاجة ملحّة لإجراء تقييم مستقل للتأثير الذي ترتب على عملية إعادة التشكيل التي جرت بالفعل قبل الشروع في خطوات جديدة. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة توزيع الأنشطة فيما بين المكاتب في نيويورك وفيينا ونيروبي وجنيف على ما يبدو، تفتقر إلى مقاصد وتوجيه محددة.

٥٢ - ومضى يقول إن قيام الأمين العام بإنشاء مكتب عمليات التفتيش والتحقيق يعتبر بمثابة الخطوة الأولى نحو إنشاء هيئة واسعة لمراجعة الحسابات والتفتيش والتحقيق ضمن المنظمة. وأعرب عن ترحيب وفده بتعيين السيد محمد علي نيازي أمينا عاما مساعدا مسؤولا عن هذا المكتب. ويجب لنجاح هذا المكتب أن توكَل له ولاية واضحة وأن يكون له هيكل تنظيمي واضح. بيد أن عمله يجب ألا ينحدر إلى مطاردة للساحرات ولا أن يقيد المبادرات الابتكارية الحقيقية. وذكر أن وفده يتطلع إلى تلقي إيضاح بشأن العلاقة بين مكتب المفتش العام المقترح والمكتب الجديد لعمليات التفتيش والتحقيق.

٥٣ - وفيما يتعلق بمسألة مساءلة مديري البرامج في الأمم المتحدة ومسؤولياتهم، ذكر أن الدول الأعضاء تتوقع أعلى مستويات الكفاءة والأهلية والاستقامة، بالإضافة إلى المساءلة والمسؤولية. بيد أن وفده، نظرا لصعوبة إيجاد توازن ملائم بين السلطة التقديرة للإدارة والمسؤولية، يؤيد الإجراء المقترح في الفقرة ٥٨ من تقرير الأمين العام (A/48/452). كما أعرب عن تأييده للنتيجة التي خلصت إليها لجنة البرنامج والتنسيق بأن التقرير لم يتناول هذه المسائل على نحو ملائم. فإما أن النظام القائم للمساءلة والمسؤولية لم ينفَّذ تنفيذا كافيا أو أنه لا يؤدي إلى النتائج المرجوة. وأعرب عن أمله في تنفيذ نظام واضح وفعّال للمساءلة والمسؤولية دون تأخير امتثالا للقرارين ٢١٢/٤٧ باء و ٢١٤/٤٧.

٥٤ - السيد بانيف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن المطالب والمسؤوليات المتزايدة التي يفرضها المجتمع الدولي على الأمم المتحدة تقتضي تعزيز كفاءة المنظمة وأدائها المالي والإداري. ولذلك فإن وفده يؤيد الاقتراح القاضي بالأخذ بشكل جديد للخطة المتوسطة الأجل بوصفها إطارا لوضع الميزانيات البرنامجية لفترات السنتين. وتعتبر الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم جانبين أساسيين لأنشطة الأمم المتحدة في المستقبل وينبغي توفير التمويل الطارئ اللازم لهذه الشعوب.

٥٥ - وبعد أن أشار الى تقرير الفريق الاستشاري المستقل المعني بتمويل الأمم المتحدة (A/48/460)، ذكر أن وفده يشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي التغلب على الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة عن طريق العمل المشترك بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. كما يؤيد وفده فكرة تقصير فترة الأساس الإحصائية لجدول الأنصبة المقررة والاقتراح الوارد في تقرير الفريق الاستشاري المستقل القاضي بضرورة استناد الجدول الى فترة ٣ سنوات. ويعتبر تقسيم نفقات الأمم المتحدة الى ثلاث فئات - الميزانية العادية، وحفظ السلم، والأنشطة الإنسانية والإنمائية - مناسبا وتبرر أنشطة المنظمة المتزايدة الزيادات في كل من هذه الفئات.

٥٦ - وأعرب عن تأييد وفده للجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة طاقة الأمانة العامة، ولا سيما، التغييرات التي أجراها أثناء المرحلة الأولى من إعادة التشكيل. وتعتبر إعادة التشكيل عملية مستمرة ويود وفده أن يرى مزيدا من التحسين في هذا المجال. وتعتبر كفاءة الأمانة العامة مسألة معقدة جدا وتهم جميع الدول الأعضاء. أما السياسة المتعلقة بالموظفين، في كل من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، فتعتبر ذات أهمية خاصة. وذكر أن الدول الأعضاء الجدد في المنظمة مهتمة جدا بتعيين مواطنيها في الأمانة العامة وفقا للقواعد السارية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٥٧ - وأضاف أن تقرير الأمين العام عن إعادة تشكيل الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428) يوفر استعراضا شاملا ومفيدا للإجراءات التي ستتخذ في هذا الميدان. ويرحب وفده بالاقتراح المتعلق بإنشاء مكتب للمفتش العام لكفالة الوضوح في عمل المنظمة والامتثال لقرارات الجمعية العامة والقواعد والأنظمة الأخرى للأمم المتحدة.

٥٨ - السيد سيفيليك (تركيا): قال إن استعراض كفاءة المنظمة مسألة واسعة النطاق ومعقدة ويأمل وفده بأن يتيح النظر في تقارير الأمين العام عن إعادة تشكيل الأمانة العامة وكفاءتها ومساءلة مديري البرامج ومسؤوليتهم (A/48/428 و A/48/452) للمنظمة أن تضطلع بمسؤوليتها الموضوعية. وفي حين أعرب عن ترحيبه بإنشاء مكتب لعمليات التفتيش والتحقيق، فقد أعرب عن اعتقاده بأن الوقت قد حان لتنظيم وحدة واسعة للتفتيش الداخلي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وإذا كان هناك بالفعل تبديد داخل المنظمة، فإن لشعوب العالم الحق في أن تطالب باستجابة فعالة وقوية من جانب الأمم المتحدة. ومن

(السيد سيفيليك، تركيا)

الضروري إجراء إعادة نظر أساسية في مصروفات المنظمة، ولا سيما في نفقات الميزانية لديها. وأعرب في هذا الصدد عن أسفه لأن الأمين العام لم يقم في الدورة السابقة باقتراح إنشاء وحدة تفتيش للأمم المتحدة على نطاق المنظومة.

٥٩ - وذكر أنه بالرغم من إمكان تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها من خلال إجراء مراجعات دورية للحسابات وعمليات تفتيش لاحقة مستفيضة، فإن وفده يرى أن الأمم المتحدة وموظفيها لا يستحقون انتقاد وسائط الإعلام الذي تعرضوا له في الأشهر الأخيرة. ويمكن العثور على سوء الإدارة والفساد والتبديد في كل بلد ومنظمة وشركة. وبالتالي، فإن كل مؤسسة من المؤسسات بحاجة الى نظام قوي للتفتيش والتحقيق. وفي حين أن الأمين العام يعتبر الموظف الإداري الأكبر في المنظمة، فإن مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة يعتبران مسؤولين أمام الجمعية العامة. ولذلك فليس من السهل أن نرى كيفية قيام الأمين العام بمراقبة الصفقات أو تفتيشها أو التحقيق فيها ووحدة التفتيش المهنية التي كانت تعمل باسمه ويعتقد وفده أن الأمين العام بحاجة الى وجود وحدة داخلية قوية وحسنة التنظيم للتفتيش لإجراء عمليات مراجعة الحسابات لا تقتصر على الجانبين المالي والإداري للأنشطة فحسب وإنما تشمل الجانبين الموضوعي والبرنامجي. وبعبارة أخرى، فإن بإمكان المفتشين القيام بتقييم الكفاءة التنفيذية التي تم فيها استخدام الموارد المالية والمادية والبشرية واستعراض الموارد والأنشطة الممولة من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ويمكن للمفتشين، للحيلولة دون إجراء أنواع معينة من الصفقات، القيام بصورة دورية بعمليات التفتيش والمساءلة المالية وتدقيق الأداء بغية كفالة الاقتصاد والكفاءة والفعالية. وينبغي أن يكون المفتشون من الخبراء في مجال النظامين الأساسي والإداري للأمم المتحدة وفي المحاسبة أو الاقتصاد أو المالية أو القانون أو الإدارة وينبغي لهم استخدام معايير مراجعة الحسابات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تندرج عملياتهم تحت "المنطقة الرمادية" للقواعد الراهنة وينبغي لجميع الإدارات أن تعامل تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بكل جدية. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي للأمين العام أن يلتمس تطبيق الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات ضد الموظفين الذين يعتبرهم المفتشون أو المحققون مذنبين بارتكاب مخالفات. وتعتبر الدول الأعضاء في المنظمة بحاجة الى كفالة استخدام الأموال والأصول المتزايدة التي تقوم الأمم المتحدة بإدارتها، بصورة كفوءة وأمينة، نظرا لأن التعرض لخسائر هامة لهذه الموارد لن يؤدي إلا الى الانتقاد. وينبغي ألا يجري التسامح مع الفساد أثناء هذه الأوقات الصعبة من الناحية الاقتصادية ويود وفده أن يرى إقرار معيار مقبول للسلوك الأخلاقي في المنظمة.

٦٠ - وأردف أنه ينبغي إيجاد حلول جديدة لتوسيع نطاق نظام التفتيش الداخلي وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب وفده بقيام الأمين العام بتعيين السيد محمد علي نيازي أمينا عاما مساعدا مسؤولا عن مكتب

(السيد سيفيليك، تركيا)

عمليات التفتيش والتحقيق. وينبغي لهذا المكتب أن يقوم بواجباته ومسؤولياته بصورة مستقلة عن جميع الهيئات. ولكي تحظى الأمم المتحدة بثقة العالم، فإنه يجب عليها أن تضرب مثلا أفضل في إنفاق الأموال. ولذلك فإنه ينبغي إنشاء هيئة مستقلة للإشراف قبل نهاية الدورة الحالية. ويشاطر وفده النتيجة التي خلصت إليها وحدة التفتيش المشتركة في الفقرة ٧٩ من تقريرها عن المساءلة والإشراف في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/48/420) بشأن مواطن ضعف المنظمة في هذا المجال.

٦١ - السيد باريماني (جمهورية ايران الاسلامية): قال إن التقرير المتعلق بإعادة تشكيل الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428) لا يوفر تحليلا لتأثيرات عملية إعادة التشكيل وآثارها البرنامجية وعمليات التحويل في الموارد المعتمدة. ولذلك فإن من الضروري تقديم تقرير إضافي. كما لم يقم التقرير بتحديد أي آلية للتنسيق للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي. فهناك حاليا ثلاث إدارات منفصلة في المقر بالاضافة الى اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية وعدد من وكالات وبرامج الأمم المتحدة، تتناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

٦٢ - وفيما يتعلق بالتقرير المتعلق بمساءلة مديري البرامج ومسؤوليتهم (A/48/452)، ذكر أن، وفده يتفق مع لجنة البرامج والتنسيق بأنه ينبغي أن يكون هناك نظام للمساءلة يتولى، كحد أدنى، تحديد المسؤوليات بوضوح ويوفر مبادئ توجيهية واضحة للإشراف على مديري البرامج وتقييم أدائهم. وتعاني الآليات الراهنة إما من عدم كفاية الموارد أو من الافتقار إلى التنسيق.

٦٣ - وذكر أن الجمعية العامة، في مقررها ٤٥٤/٤٧ قد دعت إلى إجراء استعراض لفعالية كل وحدة من وحدات الدعم الإداري التابعة للأمانة العامة. وذكر أن وفده يتساءل عما إذا كان إنشاء مكتب عمليات التفتيش والتحقيق يمكن أن يعتبر استجابة لهذا الطلب. وبأية حال، فإن هناك حاجة لإصلاح الإدارة على صعيد الأمانة العامة لكفالة الوضوح والكفاءة ولوجود هيئة مستقلة وحيادية تماما لتقييم أداء مديري البرامج على صعيد المنظومة.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/48/30 و Corr.1؛ A/C.5/48/4، و A/C.5/48/17 و A/C.5/48/18)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) (A/48/9 و A/48/517، و A/C.5/48/18)

٦٤ - الرئيس: قال إنه تلقى عريضة من موظفي الأمم المتحدة يحتجون فيها على توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن المنهجية التي ستُستخدم في حساب الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة.

٦٥ - السيد هاتشيسون (استراليا): تكلم بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا، فقال إن الوفود الثلاثة تكرر تأكيد تأييدها للنظام الموحد الذي يعتبر أمرا أساسيا للإبقاء على أي خدمة مدنية دولية حقا؛ فبدونه تتصاعد التكاليف التي تتحملها الدول الأعضاء. ولذلك فإنها تؤيد الطلب الذي وجهته لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى منظمة العمل الدولية بأن تجعل ممارستها المتصلة بالدرجات الإضافية التي تتجاوز جدول المرتبات مطابقة للممارسة المعمول بها في النظام الموحد (A/48/30، الفقرة ٢٦١ (أ)). وعلاوة على ذلك، فإن اقتراح المدير العام للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) بضرورة معادلة مرتبات موظفيه من الفئة الفنية مع مرتبات موظفي البنك الدولي لا يتفق مع النظام الموحد. ويجب، من أجل زيادة تعزيز النظام الموحد، أن يظل جميع المشتركين المستحقين معنيين بالأمر؛ ولذلك فإنه ينبغي لاتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين أن يستأنف الحوار مع لجنة الخدمة المدنية الدولية.

٦٦ - وذكر أنه نظرا لأن تطبيق المعدلات المهنية الخاصة يجعل من الأيسر على المنظمات أن تقوم بتوظيف موظفين فنيين ذوي خبرة عالية، فإن مما يؤسف له أن لجنة الخدمة المدنية الدولية لم تحظ بتعاون الوكالات المتخصصة بغية تقديم توصيات بشأن الأخذ بمثل هذا النظام. ولا يمكن في النظام الموحد أن يكون هناك مكان لوجود وكالة خاصة، مقابل المعدلات المهنية الخاصة.

٦٧ - وأضاف أن الوفود الثلاثة ستنظر بشكل وثيق في توصية اللجنة (A/48/30، الفقرة ١٢٠) بزيادة جدول المرتبات الأساسية/الدنيا الحالي للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا بنسبة ٣,٦ في المائة من خلال ضم جزء من تسوية مقر العمل وذلك اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٤. وينبغي أن تُدفع أية زيادة في التكاليف من أرباح الكفاءة والمعاوضات الأخرى. أما الإجراءات المبينة في تقرير الأمين العام (A/C.5/48/4) والتي يتعين اتباعها إذا كانت آراؤه بشأن جدول مرتبات الموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة تختلف مع توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية فهي لا تنسجم مع روح القرار ٢٤١/٤٥، الذي يطلب تعديل هذه المرتبات بالاستناد إلى توصيات اللجنة. ومن المهم إزالة الفروق بين جدول مرتبات فئة

(السيد هاتشيسون، استراليا)

الخدمات العامة وتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية وكفالة التناسب بين مرتبات فئة الخدمات العامة والفئة الفنية. وينبغي للأمين العام أن يعمل بشكل وثيق مع اللجنة الخامسة في هذه المسألة.

٦٨ - وأردف أن الوفود الثلاثة تلاحظ مع القلق أن حساب تسوية مقر العمل بالنسبة لجنيف لا يراعي الأسعار في فرنسا، بالرغم من أن كثيرا من موظفي جنيف يقيمون في فرنسا. وينبغي تصحيح هذا الأمر في الدراسة الاستقصائية التالية. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي جعل الأنظمة الأساسية والإدارية للوكالات المتخصصة متفقة مع ممارسات الأمم المتحدة فيما يتعلق باستحقاقات الاغتراب.

٦٩ - واستطرد أن الطلب الوارد في القرار ٢١٦/٤٧ إلى اللجنة بإيلاء اهتمام أيضا إلى تعزيز الإدارة السليمة لشؤون الموظفين هو محل ترحيب، وخاصة فيما يتعلق بالتدريب الذي يعتبر أمرا أساسيا لزيادة كفاءة المنظمة. وتعتبر المبادئ التوجيهية المقترحة للجنة لتقييم التدريب خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه يجب على جميع الأطراف، بمن فيهم المديرين أن يعترفوا بالفوائد المحتملة لذلك.

٧٠ - ومضى يقول إن الاستعراض الشامل للجنة للأجر الداخل في حساب المعاشات التقاعدية للموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة هو محل ترحيب. ويمكن للوفود الثلاثة أن تقبل بأن يتم تقرير الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي عن طريق استخدام نسبة ٦٦,٢٥ في المائة من صافي الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي. وإن من شأن هذا الأسلوب أن يخفض مشكلة التناسب العكسي للدخل دون الإضرار بمستويات الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، إلا أنه لن يؤدي إلى حل المشكلة تماما. وكانت الدول الأعضاء ستدفع الى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة اشتراكات تقل بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ فيما لو تم تعديل الإجراءات الخاصة بتقرير الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة في عام ١٩٨٦ عندما لوحظت مشكلة التناسب العكسي للدخل لأول مرة.

٧١ - وأضاف قائلا إن الإجراء الذي أوصت به اللجنة بالأخذ بجدول موحد للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لتقرير الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لجميع الفئات يعتبر إصلاحا طال انتظاره. بيد أن الحجج المؤيدة لتأخير الأخذ بالجدول حتى عام ١٩٩٧ ليست مقنعة نظرا لأنها تجاهلت النقطة الرئيسية: ألا وهي ضرورة ترشيد ممارسات تحديد الأجر لتقليل التكاليف غير الضرورية إلى الحد الأدنى. وإن من شأن التأخير إلى عام ١٩٩٧ أن يكلف الدول الأعضاء مبلغا آخر قدره ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(السيد هاتشيسون، استراليا)

٧٢ - وذكر أن الجمعية العامة في القرار ٢٠٣/٤٧ قد طلبت إلى مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة أن ينظر في الشكل الذي يقدم به نتائج التقييم الاكتواري؛ وينبغي بيان الرصيد الاكتواري للصندوق بالدولار. ويعتبر تعميم هذه المعلومات ممارسة محاسبية نمطية ولن تؤدي إلى أي سوء تفاهم. ومن المأمول أن تسفر المناقشات بين مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ومجلس مراجعي الحسابات والجهات الأخرى عن مزيد من الوضوح.

٧٣ - وأردف أن أداء استثمارات الصندوق كان مرة أخرى معقولا. وفي حين أن من الصحيح أن من العسير إيجاد حافظة مالية لصندوق المعاشات التقاعدية مكونة تكوينا مماثلا لأغراض المقارنة، فإنه لا يمكن توفير صورة كاملة لأداء الصندوق إلا عن طريق المقارنة مع مراجع الاستثمار المناسبة. ومن الواضح أن للدول الأعضاء مصلحة في أن ترى عائدات الصندوق قابلة للمقارنة مع عائد السوق. وقد يود المجلس، بالنظر إلى حجم الصندوق، أن يعيد النظر في الترتيب الحالي الذي ليس للصندوق بموجبه سوى مستشار استثمارات عالمي وحيد.

٧٤ - السيد كوزنيتسوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد زيادة تعزيز النظام الموحد، لأنه يوفر للمنظمات المشاركة مزايا واضحة ويكفل استمرار شروط الخدمة بالنسبة لموظفيها. كما يؤيد بكل قوة لجنة الخدمة المدنية الدولية بوصفها هيئة خبراء مستقلة قادرة على إيجاد حلول فعالة للمشاكل الناشئة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تشترك في عمل اللجنة. ولذلك، فإن رفض اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين إجراء حوار مع اللجنة هو أمر مفاجئ. وينبغي أن يستند التعاون مع لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى إحترام مصالح جميع الأطراف، وينبغي الحفاظ على الآلية المتوازنة للمناقشة المقررة في اللجنة. ومن المأمول أن يستأنف الحوار بين اللجنة ومنظمات الموظفين.

٧٥ - وذكر أن الاهتمام الذي توليه اللجنة لمسائل الموظفين قيد النظر لا يكاد يوصف بأنه كاف، ولا تزال مسائل الأجر تحتل الأسبقية على مسائل السياسة المتعلقة بالموظفين، بالرغم من أن الجمعية العامة قد أحالت بعض الاعتبارات الخاصة بالسياسة المتعلقة بالموظفين إلى اللجنة في الفرع سابعا من القرار ٢١٦/٤٧. ويعتبر تصنيف الوظائف مسألة هامة أخرى، وربما حان الوقت لإصدار المعيار الرئيسي، بما في ذلك جميع طبقاته، والسعي إلى تطبيقه بصورة عملية ومستمرة من جانب المنظمات. ويعتبر النظر في هذه المسائل أمرا هاما للغاية بالنظر إلى التحليل القادم للجنة لمبدأ بلمير. وبأية حال، يبدو أن من السابق لأوانه السعي إلى التوسع في تطبيق مبدأ بلمير دون إعداد كاف. وعلاوة على ذلك، فإن أي تغيير في الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة سيؤدي إلى تكاليف باهظة وربما لا مبرر لها.

(السيد كوزنيتسوف، الاتحاد الروسي)

٧٦ - وأضاف أن توصيات اللجنة بشأن الأجر الداخل في حساب المعاشات التقاعدية للموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة تعتبر غير مرضية. فقد عجزت اللجنة عن بلوغ الهدف المتمثل في تقرير المنهجية الأساسية نفسها للمعاشات التقاعدية بالنسبة لجميع فئات الموظفين وبالتالي إزالة حالات الشذوذ الراهنة. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن الاقتراح القاضي برفع عامل تحديد المرتب الاجمالي من ٥٦,٢٥ إلى ٦٦,٢٥ في المائة أن يؤدي إلى نقل المنهجية حتى إلى أبعد من المنهجية المستخدمة بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا. وتعتبر المسألة صعبة إلا أنه يجب التصدي لها.

٧٧ - وأردف أن الخيار الذي اقترحته اللجنة ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة سيسير في الاتجاه الصحيح عن طريق تطبيق مبدأ استبدال الدخل، وجدول موحد للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وإجراء موحد للتسوية المؤقتة، وإجراء تنقيحات للجدول بوتيرة أكبر. وكما لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الفقرة ٦ من تقريرها (A/48/517)، فإن من شأن هذه التدابير أن تؤدي إلى انخفاض كبير للظاهرة الشاذة المتمثلة في التناسب العكسي للدخل. ولذلك، فإن وفده يقبل الاقتراح بالرغم من تحفظاته الجدية، إلا أنه يحث اللجنة والمجلس على إبقاء المسألة قيد النظر. كما أنه يشاطر رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على النحو المذكور في الفقرة ٧ من تقريرها، بأنه سيتم مراقبة الجدول الموحد بعناية بغية تلافي حدوث أي ظواهر شاذة في المستقبل.

٧٨ - السيد توياما (اليابان): قال إن ظروف الخدمة الجيدة تعتبر وسيلة لا غنى عنها لاجتذاب الموظفين ذوي أفضل المؤهلات، بمن فيهم الأشخاص من البلدان ذات نصيب الفرد المرتفع من الدخل. بيد أنه يجب تبسيط المنظمات للابقاء على العبء المالي الواقع على الدول الأعضاء عند مستوى معقول. وبالتالي، فقد أيدت اليابان منهجية اللجنة الخاصة بجدول المرتبات الأساسية/الدنيا وبامكانها أن تقبل التوصية الواردة في الفقرة ١٢٠ من تقرير اللجنة بزيادة جدول المرتبات بنسبة ٣,٦ في المائة. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تنظر في إلغاء بدل التنقل/المشقة والمرتبات الأساسية/الدنيا وأن تقدم تقريرا باستنتاجاتها إلى الجمعية العامة.

٧٩ - وانتقل إلى الأجر الداخل في حساب المعاشات التقاعدية للموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة، فقال إن مشكلة التناسب العكسي للدخل تؤثر في معنويات الموظفين من الفئة الفنية وتؤدي إلى زعزعة استقرار النظام الموحد برمته. وتعتبر توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية الواردة في الفقرة ٨٥ من تقريرها محل ترحيب لأنها تساعد على إزالة حالات الشذوذ. وذكر أن وفده ليس في موقف يسمح له بالتعليق على تفاصيل الاقتراح، مثل استخدام نسبة ٦٦,٢٥ في المائة بوصفها عامل المرتب الاجمالي، إلا أنه يؤيد التوافق العام في الآراء.

(السيد توياما، اليابان)

٨٠ - واضاف أنه ينبغي في ضوء الاتفاق على جعل جدول الأعمال كل سنتين تأجيل مسألة حافز اللغات المقترح بالنسبة للموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا إلى الدورة التاسعة والأربعين. وعلى أية حال، فإن وفده لا يميل إلى تأييد الاقتراح، لأن إنفاق المال على التدريب المتعلق باللغات سيكون أكثر كفاءة من حيث الكلفة.

٨١ - وختم كلامه بقوله إن وفده يكرر تأكيد أهمية دور اللجنة في صون سلامة النظام الموحد وهو يرحب بقرار لجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لمنظومة الأمم المتحدة لاستئناف إشتراكها في مناقشات اللجنة.

٨٢ - السيد الزمتي (مصر): قال إن وفده يقبل التوصية الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/48/30) بضرورة تساوي زيادات مستويات المرتبات الأساسية/الدنيا للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا وخاصة بالنظر الى أنها ستنفذ على مراحل وبنسب معقولة. ويعتبر هذا النهج أفضل بكثير من تجميدها لفترة معينة ثم المطالبة بإجراء زيادات كبيرة ذات درجة وحيدة. فهي بذلك قد وافقت على التسوية المقترحة بنسبة ٣,٦ في المائة في الجدول، اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٤، لأن ذلك سيجعل الجدول متوافقا مع الجدول المتخذ أساسا للمقارنة.

٨٣ - وذكر أن مصر تؤيد كذلك توصية اللجنة باستخدام نسبة ٦٦,٢٥ من الراتب كأساس لتقرير الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة اعتبارا من التسوية الأولى لجدول المرتبات الذي سينفذ بعد ١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بالإضافة الى التوصية المتعلقة بتطبيق جدول موحد للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بدءا من عام ١٩٩٧. وبالرغم من تسوية أوجه التفاوت في النظام الحالي ستستغرق من ثلاث الى أربع سنوات، فإن توصية اللجنة تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح.

٨٤ - وأضاف أن حوافز اللغات للموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا تعتبر أداة قيمة تستحق أن تحذو المنظمات الأخرى حذوها.

٨٥ - وفيما يتعلق بالمسائل التي لم يطلب الى لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تبت فيها، ذكر أن من المهم إبلاغ الجمعية العامة بنتائج المقترحات التي لها أثر بعيد المدى على النظام الموحد، نظرا لأنها تقتضي نظرا متأنيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠